مجلة جامعة الملك سعود، م٢، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٣١٣-٣٣٨ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

بنية النظرية الاقتصادية[١]

محمد سعد الجاسم

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود،
الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. تظهر هذه المقالة أن بنية النظرية الاقتصادية من حيث المنطق تقوم على ركيزتين؛ تدعى الركيزة الأولى بـ**البنية المنطقية**، وتتعلق بمسألة التوافق (consistency) العقلي للنظرية. وتحتوي هذه الركيزة على مقـولة ونرمز لها بالرمز ا، وعلى شروط أساسية نرمز لها بالرمز ب، وعلى لازمة (implication) نرمز لها بالرمز جـ. أما الركيزة الثانية فتدعى بـ**البنية التطبيقية للنظرية**، وتتعلق بمسألة تحويل (transform) البنية المنطقية للنظرية إلى قالب تطبيقي قابل للاختبار الميداني المباشر. وتحتوي هذه الركيزة على استنتاج نوعي نرمز له بالرمز د، وعلى شروط خارجية نرمز لها بالرمز هـ، وعلى استنتاج كمي نرمز له بالرمز و.

هذا وترتبط أجزاء البنية المنطقية والتطبيقية للنظرية على النحو التالي:

((ا ∧ ب)← جـ)← ((د ∧ هـ)← و)

وتقرأ إذا كانت ا ∧ ب تؤدي إلى جـ، فإن د ∧ هـ تؤدي إلى و، حيث إن « ∧ » ترمز إلى أداة الربط «و»، وأن «← » ترمز إلى العلاقة «تؤدي إلى».

---

(١) سأقوم في هذه المقالة بعملية تنقيح ومراجعة لبعض الأفكار الأساسية التي وردت في مقالة سابقة نشرت في هذه المجلة [١، ص ص١٥٩-١٧١].

مقدمـة

إن النـظرية الاقتصـادية، مثل سائر النظريات العلمية الأخرى، ما هي إلا مجموعة من الادعاءات التي ترتبط فيما بينها منطقيًا وموضوعيًا إلى الدرجة التي يستدل منها أن التسليم الجدلي بإمكانية اتفاق أحدها أو عدة ادعاءات منها مع الواقع الموضوعي سيؤدي قطعيًا إلى حصـول ادعاء آخر يتسم بالقدرة على تفسير ظاهرة اقتصادية معينة، وبالقابلية للدحض العقلي والميداني.

ولكن يجب أن ندرك منذ البداية، وعلى ضوء هذا التعريف الأولي لمفهوم النظرية الاقتصادية، بأن النظريات في علم الاقتصاد، كما هي في غيره من العلوم الأخرى، ليست حقائق أبدية دائمة، وذلك لأن الحقيقة تحتوي على قوانين تتصف بميزة اليقين، بينما تحتوي النـظرية على ادعـاءات تتصف بميزة الاحتمال. لذا فإن مسألة قبول أو رفض أية نظرية اقتصادية معينة يجب ألا تبنى على نظرة ذاتية للأمور وإنما على نظرة موضوعية. وتكون النظرة موضوعية إذا تم في مرحلة أولى اختبار شكل النظرية، وتم في مرحلة لاحقة اختبار محتواها. ويتم اختبار شكل النظرية بإخضاع بنيتها لقواعد علم المنطق لاختبار مدى اتفاقها مع قواعد التفكير السليم. فإذا لم تجتز الاختبار العقلي، فيجب رفض النظرية رفضًا كليًّا، وأما إذا اجتازته، فإن الضرورة المنطقية تتطلب أن تقبل النظرية قبولاً جزئيًا. ولكي يكون القبول قبـولاً كليًّا، فإن الضرورة التـطبيقية تتـطلب اختبار النظرية من حيث المحتوى، وذلك بإخضاع ادعاءاتها لقواعد البحث الميداني لاختبار مدى ما إذا كان الواقع الاقتصادي الذي تفسره يتفق معها. فإذا تبين أنه لا يتفق معها، فيجب رفض النظرية، وأما إذا تبين أن الواقع الاقتصادي يتفق معها، فإن هذا يقضي بأن تقبل النظرية قبولاً كليًّا، ولكن على أساس أنها «نظرية» فقط لاغير، لأن القبول هنا ليس قبولاً مطلقًا، وإنما هو قبول نسبي مرتبط بظروف اقتصادية متغيرة من حيث المكان والزمان.

لذلـك فإن الإلمـام بقـواعد التفكير السليم سوف يقي الاقتصاديين مغبة الاختبار لنظرية اقتصادية خاطئة من حيث المنطق، وكذلك فإن الإلمام بقواعد البحث الميداني سوف يقيهم مغبّة التوصية بتطبيق نظرية قد تكون صحيحة من حيث المنطق، ولكنها كاذبة من

حيث الـواقـع. وبـما أن الاقتصـاد القياسي يتعـرض بشيء من التفصيل لقواعد البحث الميداني، فإن هذه المقالة ستقتصر على عرض بعض قواعد علم المنطق ذات الصلة، وعلى بنية النظرية الاقتصادية في ظل هذه القواعد.

المنطق الاستدلالي

يستخدم علم الاقتصاد، مثل بقية العلوم الأخرى، أسس التفكير الاستدلالي في صياغة نظرياته المختلفة. والاستدلال هو ذلك النسق الفكري الذي يتم به التأكيد أو النفي القاطع لادّعاء معين على ضوء ادّعاء أو عدة ادّعاءات أخرى ترتبط معه بعلاقة سببية، وذلك بغض النظر عما إذا اتفقت حصيلة الاستدلال مع الواقع الموضوعي أم اختلفت معه. لذا فأركان الاستدلال ثلاثة:

الركن الأول:

مقدمة أو مقدمات الاستدلال، وهي الادِّعاء أو الادِّعاءات التي تشكل أساسًا وسببًا لنشوء ادّعاء آخر.

الركن الثاني:

نتيجـة الاستدلال، وهي الادِّعاء الحاصل بحكم الضرورة المنطقية من مقدمة أو مقدمات الاستدلال.

الركن الثالث:

رابطة أو علاقة سببية بين مقدمات ونتيجة الاستدلال.

ويعتبر القياس، وخاصة ما يسمى **بالقياس الشرطي** أحد أنواع المنطق الاستدلالي ومن أقدم طرائق التفكير المنطقي. والقياس هو المناظرة المؤلفة من ادِّعاءين يؤدي التسليم الجدلي بهما إلى حصول ادِّعاء آخر. ومثال ذلك، ولما يسمى **بالقياس الحملي**، المناظرة التالية:

١) كل المؤسسات التجارية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

٢) والمصارف مؤسسات تجارية.

٣) إذن فالمصارف تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

نلاحظ بأن هذه المناظرة تحتوي على مقدمتين، وهما الادِّعاءان الأول والثاني، وعلى نتيجة، وهي الادِّعاء الثالث. ونظرًا لأن الادِّعاء الأول له محتوى أعم من الادِّعاء الثاني نسبيًا، فإن المناطقة يسمون الادِّعاء الأول بـ«**المقدمة الكبرى**» ويسمون الادِّعاء الثاني بـ«**المقدمة الصغرى**». ونلاحظ كذلك بأنه إذا سلّمنا جدلاً بأن كل المؤسسات التجارية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وأن المصارف مؤسسات تجارية، فإن الضرورة المنطقية تتطلب منا استنتاج أن المصارف تسعى أيضًا إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، لأن التسليم الجدلي باتفاق مقدمتي القياس مع الواقع الموضوعي يؤدي بالضرورة إلى اتفاق نتيجته مع هذا الواقع. وأخيرًا يجب التنويه بأن ترتيب مقدمات ونتيجة القياس قد لا يجري في الحياة الواقعية بالشكل الذي قد توحي به مناظرة المثال السابق، لأن بعض المناظرين قد يضع النتيجة، ومن ثم يلحقها بمقدمات مناظرته، أو يضع المقدمة الصغرى قبل المقدمة الكبرى، كما يفعل المناطقة العرب، لذا فإن كيفية ترتيب عناصر المناظرة لا تؤثر أبدًا على سلامة القياس [٢، ص١٦٩ و٣، ص١٤].

ويسمى القياس قياسًا شرطيًا إذا اتخذت مقدمته الكبرى الشكل «إذا...، فإن...» أو أي شكل آخر له الدلالة نفسها.

ومثال ذلك:

١) إذا كانت المصارف مؤسسات تجارية، فإنها تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.
٢) والمصارف مؤسسات تجارية.
٣) إذا فهي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

وغالبًا ما نجد في الاقتصاد مناظرات شبيهة بالمناظرة التالية:

١) إذا زاد عرض أية سلعة في السوق، فإن سعرها سوف ينخفض.
٢) وقد زاد عرض السلعة ل في السوق.
٣) إذن فسعرها سوف ينخفض.

وبصورة عامة، إذا رمزنا للعبارة التي تلي «إذا» بالرمز ا، وللعبارة التي تلي «فإن» بالرمز ب، فإن مناظرة القياس الشرطي سوف تتخذ الشكل العام التالي:

١) إذا ا، فإن ب	• المقدمة الكبرى
٢) ا	• المقدمة الصغرى
٣) ∴ ب	• النتيجة

حيث إن «∴» ترمز إلى كلمة «إذن». علماً بأن العبارة الشرطية «إذا ا، فإن ب» تعني أن «ا يؤدي إلى أو يقتضي ب»، حيث يدعي ا بالشرط أو المقدم، بينما يدعى ب بالمشروط أو التالي لكونه يتلو المقدم في العبارة الشرطية التي قد تكتب على النحو «ا ← ب». حيث إن الرمز «←» يمثل العلاقة «يؤدي إلى» التي تربط بين المقدم ا والتالي ب.

هذا وقد يحتوي المقدم ا على عبارة شرطية واحدة فقط، كما في الأمثلة السابقة، ولكنه قد يحتوي على مجموعة من العبارات الشرطية، كما هو الحال في معظم النظريات الاقتصادية.

ومثال ذلك:

١) إذا ارتفع سعر أية سلعة، وإذا كانت العوامل الأخرى ثابتة، فإن الكمية المطلوبة منها سوف تنخفض.
٢) وقد ارتفع سعر السلعة ل، وكانت العوامل الأخرى ثابتة.
٣) إذن فإن الكمية المطلوبة من السلعة ل سوف تنخفض.

وعلى ضوء ذلك فإن الشكل العام لمناظرة القياس الشرطي قد تكتب بصورة مفصّلة على النحو التالي:

١) إذا (ا$_{١}$، ا$_{٢}$، . . . ، ا$_{ن}$)، فإن ب.
٢) (ا$_{١}$، ا$_{٢}$، . . . ، ا$_{ن}$).
٣) ∴ ب.

مع ملاحظة أن سلامة القياس الشرطي تتطلب أن تحتوي المقدمة الصغرى على كل شروط المقدم وليس على بعض منها فقط. علمًا بأن شروط المقدمة الكبرى تدعى في علم الاقتصاد بـ«فروض أو افتراضات» النظرية، وبأن تاليها يدعى بـ«تنبؤ» النظرية. ونظرًا لأن المقدم ا يمثل أحد الأسباب التي تؤدي إلى حصول التالي ب، فقد تطلق أحيانًا كلمة «العلة» على المقدم ا، وكلمة «المعلول» على التالي ب.

وعلى أية حال فإن ضرورة امتلاك القدرة على التفريق بين ما يتفق مع قواعد التفكير السليم وبين ما يختلف معه، يتطلب منا أن نمتلك القدرة على التفريق بين ما يتفق أو يختلف مع المنطق العقلي من جهة، وبين ما يتفق أو يختلف مع الواقع الموضوعي من جهة أخرى.

المنطق العقلي والواقع الموضوعي في المناظرة

إن اتفاق المناظرة مع المنطق العقلي لا يدل على اتفاق ادِّعاءاتها مع الواقع الموضوعي، وإن كانت مسألة اتفاقها مع هذا الواقع ممكنة، وكذلك فإن اختلاف المناظرة مع المنطق العقلي لا يدل أيضًا على اختلاف ادِّعاءاتها مع الواقع الموضوعي، وإن كانت مسألة اختلافها معه ممكنة. لذا فإن المناظرة التي تتفق مع المنطق العقلي ستوصف بأنها «صحيحة»، وتلك التي لا تتفق معه ستوصف بأنها «خاطئة». وبالمقابل فالمناظرة التي تتفق ادِّعاءاتها مع الواقع الموضوعي ستوصف بأنها «صادقة»، والتي لا تتفق ادِّعاءاتها معه ستوصف بأنها «كاذبة».

بيد أن الصلة بين صحة أو خطأ المناظرة وبين صدق أو كذب ادِّعاءاتها ليست سهلة كما قد يبدو لأول وهلة. فقد تكون المناظرة صحيحة وذات ادِّعاءات صادقة، وقد تكون صحيحة ولكنها ذات ادِّعاءات كاذبة، وقد تكون خاطئة ولكنها ذات ادِّعاءات صادقة، وأخيرًا قد تكون المناظرة خاطئة وذات ادِّعاءات كاذبة. فالمناظرة التالية، مثلاً، مناظرة صحيحة من حيث المنطق وذات ادِّعاءات صادقة من حيث الواقع (واقع الأعداد الطبيعية):

١) إذا كانت الأعداد الطبيعية الزوجية تقبل القسمة على اثنين، فإن مربعها يقبل القسمة على أربعة.

٢) ولكن الأعداد الطبيعية الزوجية تقبل القسمة على اثنين.
٣) إذن فمربعها يقبل القسمة على أربعة.

فهذه المناظرة صحيحة، لأننا إذا «سلّمنا جدلاً» بصدق مقدمتي المناظرة، فإن ذلك سيقودنا وبحكم الضرورة المنطقية إلى «التسليم التام» بصدق النتيجة. وللتأكد من صدق أو كذب هذه المنـاظرة، يجب أن نختبر ما إذا كانت ادِّعاءاتها تتفق أم تختلف مع الواقع الموضوعي. ولكن بما أن مجموعة الأعداد الطبيعية، ولنرمز لها بالرمز ط، هي مجموعة الأعداد الصحيحة الموجبة، أي ط = { ١، ٢، ٣، . . . } ، لذا فإن مجموعة الأعداد الطبيعية الزوجية، ولنرمز لها بالرمز $ط_ز$، هي $ط_ز$ = {٢، ٤، ٦، . . . } . ولكن بما أن كل عناصر $ط_ز$ تقبل القسمة على اثنين، وأن مربعاتها تقبل القسمة على أربعة، لذا فإن ادِّعاءات المناظرة تتفق مع الواقع الموضوعي، وبالتالي فإن المناظرة صادقة.

ومن جهة أخرى فقد تكون المناظرة صحيحة من حيث المنطق العقلي ولكنها تحتوي على ادِّعاءات كاذبة من حيث الواقع الموضوعي، كما في المناظرة التالية:
١) إذا كانت الأعداد الطبيعية أعدادًا زوجية، فإنها تقبل القسمة على اثنين.
٢) والأعداد الطبيعية أعداد زوجية.
٣) إذن فهي تقبل القسمة على اثنين.

فهذه المناظرة صحيحة، لأن إذعاننا أو تسليمنا الجدلي بصدق مقدمتيها يقتضي منا أن نسلم تمامًا بصدق نتيجتها. ولكن بما أن مجموعة الأعداد الطبيعية لا تحتوي فقط على الأعداد الزوجية، فإن هذه المناظرة كاذبة.

وسـواء كانت ادِّعـاءات المناظرة صادقة أم كاذبة، فهي مناظرة خاطئة إذا اتخذت الشكل التالي:
١) إذا ا، فإن ب
٢) ب
٣) ∴ ا

لأنه إذا سلَّمنا جدلاً بصدق المقدم ا، وبصدق التالي ب مثلاً، وكذلك بصدق أن حصـول ا يؤدي بالضرورة إلى حصول ب، فإن الحصول الفعلي للتالي ب لا يقدم دليلاً قاطعًـا على حصـول المقدم ا، وذلك لأن العبارة الشرطية «إذا ا، فإن ب» تعني أن أحد الأسباب التي تؤدي إلى حصول ب هي المقدم ا، ولكنه ليس السبب الوحيد، ولذلك فإن حصول ب ليس «شرطًا كافيًا» لحصول ا. ويطلق على هذا الخطأ المنطقي بـ«**أغلوطة تأكيد التالي**».

ومثال ذلك المناظرة التالية:

١) إذا كانت الشمس مشرقة، فإن النهار موجود.

٢) والنهار موجود.

٣) إذن فالشمس مشرقة.

فهذه المناظرة خاطئة، لأنه إذا كان شروق الشمس يدل بالضرورة على وجود النهار، فإن وجود النهار لا يدل بالضرورة على شروق الشمس، وذلك لاحتمال وجود النهار في يوم غائم مثلاً.

لذا فإن الأغلوطة هي ذلك الاصطلاح الذي يستخدمه المناطقة عندما لا يمكن الجزم بأن مقدمات أو إحدى مقدمات المناظرة تؤدي بالضرورة إلى نتيجتها المذكورة. بيد أن هذا لا يعني بأن التعليل في المناظرة خاطىء بالضرورة، وإنما يعني فقط بأنه قد لا يكون صحيحا بالضرورة.

هذا وتـوجـد أغـاليط كثيرة، منها ما هو منطقي، ومنها ما هو لفظي، ومنها ما هو موضوعي. **فالأغلوطة تكون منطقية** عندما لا تتفق بنية مناظرة القياس مع قواعد التفكير الاستدلالي السليم. ومن الأمثلة على الأغاليط المنطقية، إضافة إلى «أغلوطة تأكيد التالي» السابق ذكرها، هنالك ما يدعى بـ«**أغلوطة نفي المقدم**»، والتي تتخذ الشكل التالي:

١) إذا ا، فإن ب.

٢) ~ ا.

٣) ∴ ~ ب.

حيث إن « ~» يرمز إلى النفي أو الإنكار. فهذه المناظرة خاطئة، لأن التسليم الجدلي بصدق أن حصول ا يؤدي بالضرورة إلى حصول ب، وكذلك بصدق عدم حصول ا، لا يدل بالضرورة على عدم حصول ب، لأن ا لا يمثل في العبارة الشرطية إلا أحد وليس كل أسباب حصول ب، وبالتالي فإن عدم حصول ا ليس مانعًا لحصول أحد الأسباب الأخرى المؤدية إلى حصول ب.

ومن الأمثلة على ذلك المناظرة التالية:

١) إذا نفذ وقود السيارة، فإنها ستقف.

٢) ولكن وقود السيارة لم ينفد.

٣) إذن فالسيارة سوف لا تقف.

فهذه المناظرة خاطئة، لأننا لو سلّمنا جدلاً بأن نفاد وقود السيارة يؤدي بالضرورة إلى وقوفها، وسلّمنا أيضًا بأن وقود السيارة لم ينفد، فإن ذلك ليس دليلاً قاطعًا بأن السيارة سوف لا تقف، لأن السيارة قد تقف لسبب آخر غير نفاد الوقود. هذا وعلى الرغم من وجود أغاليط أخرى، فسوف نكتفي بذكر الأغلوطتين لصلتهما المباشرة ببنية النظرية الاقتصادية ولقضية اختيارها الميداني.

ومن جهة أخرى فإن **الأغلوطة تكون لفظية** عندما تبدو المناظرة لأول وهلة وكأنها تتفق مع قواعد التفكير السليم، ولكن النظرة الفاحصة ستكشف أن الأمر ليس كما يبدو. ومثال على ذلك ما يدعى بـ«**أغلوطة التعميم**» التي تنشأ حينما ندّعي أن ما يصح على الجزء يصح أيضًا على الكل، ومثال ذلك الادِّعاء القائل بأن تحقيق كل فرد لمصلحته الخاصة يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة.

وأخيرًا **تكون الأغاليط موضوعية** عندما تكون المناظرة صحيحة من حيث المنطق العقلي، ولكنها كاذبة من حيث الواقع الموضوعي على الرغم من أن ادِّعاءاتها تبدو لأول وهلة صادقة. ومن الأمثلة على هذا النوع من الأغاليط ما يدعى بـ«**أغلوطة الاتفاق أو العرض**». وهي التي تنشأ عندما ندّعي أن حصول ا سبب كاف لحصول ب بحجة أن الحدث ب

حصل بعد الحدث ا، وكذلك ما يدعى بـ«**أغلوطة المثل أو النظير**»، وهي التي تنشأ عندما ندّعي بأن الذي يصدق على ا لابد وأن يصدق على ب بحجة أن ا تشبه ب.

ولكن على الرغم من أهمية الأغاليط اللفظية والموضوعية، إلا أن اهتمامنا سينصب على الأغاليط المنطقية، وعلى وجه الخصوص أغلوطتيْ تأكيد التالي ونفي المقدم، لصلتهما المباشرة، كما قلنا، ببنية النظرية الاقتصادية، ولقضية اختبارها الميداني، لذا سنحاول في بقية هذه المقالة بيان هذه الصلة وعلاقة ذلك بقضية الاختبار الميداني.

بنية النظرية الاقتصادية العلمية

إن حقائق (facts) الواقع الموضوعي بمفردها لا تفسر ما يحدث فيه [٤، ص٧]، كما أن التفسير العشوائي لهذه الحقائق وأسباب حدوثها قد لا يتفق تمامًا مع هذا الواقع، لذا فإن الهدف من بناء النظرية الاقتصادية، أو يجب أن يكون كذلك من حيث التطبيق، لا يكمن في دقتها المنطقية فحسب، وإنما في مدى قدرة النظرية على تفسير ظاهرة اقتصادية معينة، وفي مدى اتِّصاف ادِّعاءاتها بقابلية الاختبار الميداني واستنتاجها بقابلية الدحض الموضوعي، وذلك من أجل تغيير الواقع الموجود إلى واقع أفضل منه. إن النظرية الاقتصادية التي لا تحقق هذا الهدف أو على الأقل لا تسعى إلى تحقيقه لا يمكن اعتبارها نظرية علمية مفيدة.

وطبقًا لذلك فلا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية نظرية علمية مفيدة إلا إذا اتَّسمت ادِّعاءاتها بالقابلية للاختبار الميداني واستنتاجها بالقابلية للدحض الموضوعي. ولكي تكون ادِّعاءات النظرية ادِّعاءات قابلة للاختبار الميداني فلا بد أن تحتوي على مفاهيم ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالواقع الاقتصادي ممثلاً بالبيانات الإحصائية. ولكي يكون استنتاج النظرية استنتاجًا قابلاً للدحض الموضوعي فلابد أن يشتمل على ادِّعاء أو عدة ادِّعاءات تتنبأ بحصول أمر دون نقيضه مع أن حصول النقيض محتمل. فالادِّعاء الذي يقرر، مثلاً، بأن «**الأرض تدور حول نفسها**» إدِّعاء قابل للدحض الموضوعي نظرًا لأن الادِّعاء النقيض بأن «**الأرض لا تدور حول نفسها**» ادِّعاء محتمل الحدوث.

لذلك فإن التعريفات، والمتطابقات، ليست نظريات علمية مفيدة، كقولنا مثلاً بأن دخل المستهلك يساوي أو يطابق إنفاقه على السلع والخدمات، وعلى وجه العموم فإن العبارة التي تسمى «**تحصيل حاصل** tautology» ليست نظرية علمية مفيدة لكونها صادقة دائماً بغض النظر عن صدق أو كذب الادِّعاءات التي تحتويها. فالعبارة التي تقول «بأن تغير سعر سلعة ما يؤدي إلى تغير أو عدم تغير الكمية المطلوبة منها» لا تحتاج إلى عملية اختبار ميداني لكونها صادقة على أية حال، أي تحصيل حاصل. وكذلك فإن العبارات التي تعبّر عن ذوق الأفراد أو وجهة نظرهم الذاتية إزاء أمر من الأمور لا يمكن اعتبارها نظرية علمية مفيدة لعدم قابلية اختبارها ميدانيًّا. فالرأي الذي يقول «بأن الاصطياف داخل الوطن خير من الاصطياف خارجه» ليس نظرية علمية مفيدة لكونه يعبّر عن درجة تفضيل قائله لأمر على آخر ولا يقرر واقعًا موضوعيًّا.

ومع ذلك فقد توجد عبارات تشبه التعريفات إلى حدٍّ ما، ولكن نظرًا لأنها تُعبّر عن علاقة طارئة وتتسم بالقابلية على الاختبار الميداني، فإنها نظريات علمية مفيدة، كعلاقة التساوي، مثلاً، بين العرض والطلب في السوق. وكذلك فقد توجد بعض النظريات التي تقرر أمرًا قابلاً للدحض الموضوعي، ولكن ذلك من حيث المبدأ فقط، لكونها تحتوي على مفاهيم لا ترتبط بالواقع الموضوعي الذي تفسره لعدم وجود بيانات إحصائية عنها. ومثال ذلك ما كتبه ابن **خلدون** في مقدمته المشهورة بأنه «إذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكمالي من الإدم والفواكه وما يتبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس [٥، ص ٣٦٣]». فإن عبارة **ابن خلدون** هذه إنما تعبِّر عن نظرية علمية مفيدة، لكونها تقرر أمرًا قابلاً للدحض، ولكن نظرًا لعدم توافر البيانات الإحصائية في زمن ابن خلدون عن المفاهيم التي تحتويها نظريته، فإن اختبار صدقها في زمنه قد يكون في حكم المستحيل، وبالتالي فإن نظريته في ذلك الزمن نظرية علمية مفيدة ولكن من حيث المبدأ فقط.

لذا ولكي يمكن الحكم على قدرة أية نظرية اقتصادية على تفسير ظاهرة ما وعلى مدى قابلية استنتاج هذه النظرية للدحض الموضوعي وعلى مدى قابلية ادِّعاءاتها للاختبار

الميداني، فإن النظرية يجب أن تبنى من حيث المنطق على ركيزتين: **تتمثل الأولى في** وضع وجهة نظر الباحث المبدئية حول ظواهر الواقع الموضوعي في قالب منطقي خالٍ من التناقض؛ بينما **تتمثل الركيزة الثانية في** مسألة نقل وإعداد وجهة النظر هذه للاختبار ووضعها تحت محك الواقع الموضوعي. وبما أن الركيزة الأولى تتعلق بمسألة التوافق أو الانسجام العقلي للنظرية، فستدعى بـ«**البنية المنطقية**» للنظرية، وأن الركيزة الثانية تتعلق بمسألة تحويل هذه البنية المنطقية إلى قالب تطبيقي، فستدعى بـ«**البنية التطبيقية**» للنظرية.

البنية المنطقية للنظرية

ترتكز النظرية في هذه المرحلة على نسق نظري بحت ـ وغالبًا ما يكون نسقًا رياضيًا ـ يدعى بالنموذج الاقتصادي. وبما أن النموذج يمثل الواجهة المنطقية البحتة للنظرية، لذا فإن مسألة اختبار شكل النظرية تبدأ هنا، وذلك بإخضاع بنية النموذج لقواعد المنطق لاختبار ما إذا كانت تتفق أم تختلف مع قواعد التفكير السليم، وبالتالي فإن النماذج الاقتصادية تكون صحيحة أو خاطئة من حيث المنطق ولا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة من حيث الواقع. ولكن يجب ألا يؤخذ ذلك حجة لبناء نماذج اقتصادية لا تتسم ادِّعاءاتها بقابلية الدحض الموضوعي.

هذا ويمكن التمييز بين النماذج الاقتصادية إما من حيث المقولة أو من حيث البعد الزمني. **فمن حيث المقولة** تنقسم النماذج الاقتصادية إلى نوعين: يدعى النوع **الأول بنماذج النقطة المثلى**، وهي التي تبنى على مقولة تحقيق أقصى أو أدنى قيمة لدالة هدف معينة. ومثال ذلك نموذج نظرية المستهلك الذي يقوم على مقولة تحقيق أقصى منفعة ممكنة في حدود الدخل المتاح، أو نموذج نظرية الإنتاج الذي يقوم على مقولة تحقيق أدنى التكاليف الممكنة في حدود إنتاج معين. . الخ. ويدعى النوع **الثاني بنماذج نقطة** التوازن، وهي التي تبنى على مقولة تحقيق التوازن الطارئي في نظام معين من المعادلات. ومثال ذلك نماذج التوازن بين العرض والطلب على سلعة ما في سوق معين، ونماذج التوازن بين العرض والطلب الكلي في اقتصاد ما، . . . الخ.

أما من حيث **البعد الزمني**، فتنقسم النماذج الاقتصادية أيضًا إلى قسمين: يدعى **الأول بنماذج التحليل الساكن**، وهي النماذج التي تقوم على تجاهل البعد الزمني للظواهر الاقتصادية وتسعى إلى تحديد العلاقة بين عناصر الظاهرة في لحظة أو فترة زمنية واحدة، لذا فهي قد تدعى أحيانًا **بنماذج الفترة الزمنية الواحدة**. ومثال ذلك نموذج نظرية المستهلك، ونموذج توازن العرض والطلب، . . . الخ. ويدعى القسم **الثاني بنماذج التحليل الحركي**، وهي التي تأخذ البعد الزمني للظاهرة بعين الاعتبار وتسعى إلى تحديد المسلك أو المسار الزمني لعناصر الظاهرة، لذا فهي قد تدعى أحيانًا **بنماذج الفترات الزمنية المتعددة**. ومثال ذلك نماذج النمو الاقتصادي، كنموذج دومر Domar أو نموذج سولو Solow ، ونماذج السوق، كالنموذج العنكبوتي cobweb مثلاً، . . . الخ.

ولكن مهما يكن نوع النموذج فلا بد أن يحتوي على ثلاثة أجزاء متداخلة:

١) **المسلمات أو المقولات**. وهي تلك «القاعدة» أو المجموعة من «القواعد» الأولية التي، لو سلم بصحتها، تمثل نقطة الانطلاق التي يبنى عليها الهيكل المنطقي للنموذج الاقتصادي وتنبؤاته.[٢] ومثال ذلك مقولة تحقيق أقصى ربح ممكن، ومقولة تحقيق أقصى منفعة ممكنة في حدود الدخل، ومقولة التوازن بين العرض لأية سلعة والطلب عليها في السوق، . . . الخ. ولكن المفاهيم النظرية في هذه المقولات، وإن كانت ذات علاقة بالواقع الموضوعي، فهي تحتاج لما يربطها بهذا الواقع لكي يمكن أن تنطبق عليه. ونظرًا لأنها تشكل جزءًا أساسيًا في البنية المنطقية للنظرية، فإن الجدل حول صدقها أو كذبها من حيث الواقع الموضوعي، أي الجدل حول ما إذا كانت تتفق أم تختلف مع الواقع الموضوعي، جدل عقيم. إذ كيف يمكن، على ضوء البيانات الإحصائية للربح، مثلاً، اختبار مقولة تحقيق أقصى ربح ممكن؟ ناهيك أن وجود بيانات خام عن مفاهيم مثل هذه المقولات يكاد يكون معدومًا إن لم تكن إمكانية القياس الكمّي المباشر لها مستحيلة، ولذلك فإن اختبار صدق أو كذب المقولات على ضوء الواقع الموضوعي اختبار خاطيء.

(٢) قد تكون كلمة «**القاعدة**» كلمة غير دقيقة لوصف ما نحن بصدده هنا، ولكن أرجو أن تؤخذ على أنها تلك العبارة المبدئية التي تقرر سلوكًا أو علاقة ما، وتتسم بصفة العموم النسبي.

بيد أن النظرية العلمية تكون كاذبة، وبالتالي مرفوضة، إذا لم تتفق مع المنطق العقلي أو إذا لم تتفق ادِّعاءاتها مع الواقع الموضوعي، لذا فإن ضرورة التطبيق تقتضي إخضاع هذه المقولات لقواعد علم المنطق لمناقشة دقة وتماسك المنطق الذي تحمله واختبار ما إذا كان موقعها في البنية المنطقية للنموذج يتفق أم يختلف مع قواعد التفكير السليم.

٢) **الشروط الأساسية**. وهي الافتراض أو مجموعة الافتراضات التي تربط البنية المنطقية للنموذج بالواقع الموضوعي، وبدونها لا يكون اختبار النظرية من حيث الواقع ممكنًا، لذا فهي قد تدعى بـ«شروط الاختبار [٤، ص٧]». ومثال ذلك افتراض الثبات النسبي لدخل المستهلك وأسعار السلع المختلفة في نظرية المستهلك، وافتراض الثبات النسبي لعوائد عناصر الإنتاج في نظرية الربح، . . . الخ.[٣]

وبما أن التحقق من صدق النظرية أو كذبها من حيث الواقع يعتمد على قابلية ادعاءاتها للاختبار، لذا فإن الشروط الأساسية للنموذج يجب أن ترتبط بظاهرة واقعية وأن تنطبق على مفاهيم قابلة للقياس الكمي. هذا ويعتمد نجاح النظرية في تفسير الواقع على واقعية واشتمال الشروط الأساسية على أهم مفاهيم الواقع الذي تدعى تفسيره. بيد أن النسبة بين واقعية الشروط الأساسية ودرجة شمولها يجب ألا تكون على حساب القدرة التفسيرية للنظرية أو قابليتها للدحض الموضوعي، لأن درجة التجريد في النظرية، وإن كانت تتناسب طرديًا مع مقولات النموذج، فإنها تتناسب عكسيا مع شروطه الأساسية.

٣) **لازمة النموذج**[٤]. وهو الادِّعاء أو مجموعة الادِّعاءات التي يمكن استنباطها بحكم الضرورة المنطقية من مقولات النموذج وفي ظل شروطه الأساسية. ومثال ذلك لازمة

---

(٣) في الواقع، إن من يلجأ إلى افتراض المنافسة الكاملة إنما يسعى غالبًا إلى الحصول على شروط أساسية سهلة، كثبات الأسعار مثلاً، ولا يسعى إلى تحري الواقعية.

(٤) ورد في «المنجد في اللغة والأعلام [٦، ص٩٥٨]» ما يلي: «اللازمة في المنطق: قضية تتفرع مباشرة =

نظرية المستهلك بأن الـطلب على أية سلعـة دالـة في أسعـار السلع المختلفة ودخل المستهلك، ولازمة نظرية الربح في ظل المنافسة الكاملة بأن عرض أية سلعة دالة في سعر السلعة وعوائد عناصر الإنتاج، . . . الخ . هذا وتتصف لوازم النموذج بأنها أقل شمولاً من المقولات ولكنها أكثر واقعية . بيد أن واقعية هذه اللوازم ودقتها المنطقية تعتمد على دقة وتوافق المقولات من حيث المنطق، وعلى دقة أداة الاستنباط المستخدمة، وعلى درجة اشتمال الشروط الأساسية لمفاهيم الواقع الموضوعي وواقعيتها. فلوازم النموذج تكون أكثر دقة وواقعية عندما تكون مقولاته أقل غموضًا، وأداة الاستنباط فيه أكثر دقة، وشروطه الأساسية أكثر واقعية وشمولاً لمفاهيم الواقع .

ولكن مهما تكن طبيعة اللوازم المستنبطة من النماذج الاقتصادية المختلفة، فإنها يجب أن تحدد علاقة عامة بين المفاهيم الواردة فيها. بيد أن هذه العلاقة سوف لن تكون علاقة ذات محتوى قابل للدحض الموضوعي أو سببًا لنشوء مثل هذا المحتوى إلا إذا اتخذت شكل علاقة سببية ترتبط بواسطتها العلة، ممثلة في مفاهيم الشروط الأساسية، بالمعلول، ممثلاً في مفاهيم النموذج الأخرى.

وطبقًـا لذلـك، فإن البنية المنطقية للنظرية تحتوي على مقولة أو مجموعة مقولات، وشروط أسـاسية، وعـلى لازمـة أو مجمـوعـة لوازم. فإذا رمـزنـا لمقـولات النظرية بالرمز ا={ ا$_{١}$، ا$_{٢}$، . . . ، ا$_{ن}$} ، ورمزنا لشروطها الأساسية بالرمز ب={ ب$_{١}$، ب$_{٢}$، . . . ، ب$_{ن}$} ، ورمزنا للوازمها بالرمز جـ={ جـ$_{١}$، جـ$_{٢}$، . . . ، جـ$_{ن}$} ، فإن البنية المنطقية للنظرية يمكن تلخيصها في صورة رمزية كما يلي:

(ا ∧ ب) ← جـ .... (١)

= من قضية أخرى» أو «قضية أقل أهمية أو أقل شمولاً تستنتج من قضية رئيسة» أو كما في علم الهندسة «نتيجـة تلي بالضرورة نظرية قد برهن عليهـا»، لذا فقد استخدمت كلمة اللازمة بدلاً من كلمة النتيجة، مثلاً، لتأكيد هوية النموذج المنطقية التي لم توضع على محك الواقع الموضوعي بعد.

وتقرأ أن المقولة ا والشروط الأساسية ب تؤدي إلى اللازمة جـ، أي إذا ا٨ ب، فإن جـ، حيث إن « ٨ » ترمز إلى أداة الربط «و»، وأن «←» ترمز إلى العلاقة «تؤدي إلى»(٥). هذا وبشيء من المنطق، يمكن إثبات أن الصورة الرمزية (١) تكافىء من حيث المنطق الصورة الرمزية التالية [٧، ص٤٠]:

ا ← (ب ← جـ) .... (٢)

وتقرأ أن المقولة ا تؤدي إلى أن الشروط الأساسية تؤدي إلى اللازمة جـ، أي إذا ا، فإن ب تؤدي إلى جـ.

وبهذا نجد أن البنية المنطقية للنظرية ما هي إلا عبارة شرطية مؤلفة من مقدم وتالٍ كما في مناظرة القياس الشرطي. ولكننا نجد أن المقدم في الصورة الرمزية (١) يتألف من عبارة مركبة من مقولة النظرية وشروطها الأساسية ويتألف التالي من لازمتها، بينما يتألف المقدم في الصورة الرمزية (٢) من مقولة النظرية فقط ويتألف التالي من العبارة الشرطية المركبة من شروط النظرية الأساسية ولازمتها. ومثال ذلك «إذا كان المنتج لسلعة ما يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن (المقولة) وكانت المنافسة الكاملة سائدة في سوق السلعة المنتجة وأسواق عناصر الإنتاج (الشروط الأساسية)، فإن عرض السلعة سيكون دالة في سعر السلعة المنتجة وأسعار عناصر الإنتاج (اللازمة)». هذا ويمكن صياغة هذا المثال وفقًا للصورة الرمزية (ب) كما يلي: «إذا كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، فإن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة المنتجة وفي أسواق عناصر الإنتاج تؤدي إلى أن يكون عرض السلعة دالة في سعر السلعة المنتجة وأسعار عناصر الإنتاج».

البنية التطبيقية للنظرية

إذا كانت الركيزة الأولى في مسألة البناء النظري تعتمد على دقة وتوافق البنية المنطقية للنظرية، فإن الركيزة الثانية تتعلق بمسألة تحويل بنيتها المنطقية إلى بنية تطبيقية قابلة

---

(٥) يعرف حرف العطف في المنطق بأنه الأداة التي تربط بين عبارتين بسيطتين لتأليف عبارة مركبة. لذا فالعبارة «أنا وأنت صديقان» عبارة بسيطة وليست عبارة مركبة، وأن واو العطف فيها واو معية وليست أداة ربط [٧، ص٨].

للاختبار الميداني المباشر. فاجتياز بنية النموذج المنطقية للاختبار العقلي واتفاقها مع قواعد التفكير السليم، وإن كان ضروريًّا، ليس كافيًا للحكم على قدرة النظرية على التفسير أو قابلية ادِّعاءاتها للاختبار الميداني أو حتى على قابلية النظرية للدحض الموضوعي [٨، ص٥٠٨].

فمن الضروري أن تقرر مقولات النظرية سلوكًا عامًّا أو علاقة عامة حول ظواهر الواقع الموضوعي، ومن الضروري أيضًا أن تكون شروطها الأساسية واقعية، ومن الضروري أخيرًا أن تحتوي لوازمها على علاقة سببية بين مفاهيم النموذج المختلفة، ولكن قدرة النظرية على التفسير وقابلية ادِّعاءاتها للاختبار الميداني تعتمد أيضًا على إمكانية تحويل لوازمها إلى ادِّعاءات قابلة للدحض الموضوعي.

ومع إن مسألة تحويل البنية المنطقية للنظرية إلى بنية تطبيقية تعتمد على بنية النظرية وعلى طبيعة الظاهرة المراد تفسيرها، إلا أن الشكل العام لمسألة التحويل يتضمن العناصر التالية:

١) الاستنتاج النوعي للنظرية

وتتعلق هذه المرحلة بمسألة تحويل العلاقة السببية في اللازمة من علاقة مطلقة بين مفاهيم الشروط الأساسية والمفاهيم الأخرى في النموذج إلى علاقة نسبية بينها. فلازمة البنية المنطقية للنظرية، وإن احتوت على علاقة سببية بين مفاهيم النموذج المختلفة، فسوف لن تكون ذات فائدة تطبيقية ما لم يكن من الممكن استخدامها لتحديد العلاقة النوعية بين المفاهيم التي تحتويها، ومن ثم استنتاج تنبؤ معين حول الظاهرة المراد تفسيرها.

لذا فإن الاستنتاج النوعي للنظرية هو تلك المناظرة التي تتكون من افتراض أو عدة افتراضات تتخذ على سبيل الجدل وفي إطار البنية المنطقية لاشتقاق تنبؤ معين يحدد العلاقة النوعية بين المفاهيم الواردة في اللازمة ويتسم بقابلية الدحض الموضوعي، وذلك كما يلي:

الافتراض الرئيس. وهو ذلك الادِّعاء الذي يتخذ شكل تغير في أحد مفاهيم الشروط الأساسية، والذي يوضع على سبيل الجدل لتحديد أثره على المفاهيم الأخرى في نموذج النظرية أو علاقته معها.

الافتراضات المساعدة. بما أن اللازمة تحتوي على علاقة سببية بين مجموعة من المفاهيم التي قد تؤثر في بعضها البعض على نحو متناقض وإلى درجة قد يصعب معها استنباط تنبؤات النظرية، لذا فإن الافتراضات المساعدة هي تلك الادِّعاءات التي توضع بهدف عزل أو فصل أثر تغير المفاهيم الأخرى عن التغير الجدلي في مفهوم الافتراض الرئيس.

تنبؤ النظرية. وهو الادِّعاء أو مجموعة الادِّعاءات ذات المحتوى القابل للدحض الموضوعي التي قد يمكن استنباطها من البنية المنطقية للنظرية باستخدام الافتراض الرئيس وفي ظل الافتراضات المساعدة.

وبناءً على ذلك، فإن استنتاج النظرية ما هو إلا مجموعة من المناظرات التي تتميز بأن كل مناظرة فيها تقوم على عدة افتراضات، أحدها رئيس والأخرى افتراضات مساعدة، لاستنباط تنبؤ ذو محتوى قابل للدحض الموضوعي. فإذا رمزنا لمجموعة الافتراض الرئيس بالرمز $A=\{a_1, a_2, \ldots, a_n\}$، ورمزنا لمجموعة الافتراضات المساعدة بالرمز $B=\{b_1, b_2, \ldots, b_n\}$، ورمزنا لمجموعة التنبؤ بالرمز $C=\{c_1, c_2, \ldots, c_n\}$، فإن بنية الاستنتاج المنطقية تكون كما في الصورة التالية:

$$(A \wedge B) \rightarrow C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣)$$

وتقرأ أن الافتراض الرئيس والافتراضات المساعدة تؤدي إلى التنبؤ، أي إذا $(A \wedge B)$، فإن C. وكما مر بنا من قبل فإن الصورة المنطقية (٣) تكافىء من حيث المنطق الصورة المنطقية التالية:

$$A \rightarrow (B \rightarrow C) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤)$$

وتقرأ أن الافتراضات المساعدة تؤدي إلى أن الافتراض الرئيس يؤدي إلى التنبؤ، أي إذا A ، فإن B تؤدي إلى C . ومثال على ذلك استنتاج نظرية الربح بأن: «تغير سعر أي عنصر إنتاجي (الافتراض الرئيس) وثبات سعر السلعة المنتجة وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى (الافتراضات المساعدة) يؤدي إلى تغير عكسي في الكمية المطلوبة من هذا العنصر (التنبؤ).

٢) الشروط الخارجية

وهي الافتراض أو مجموعة الافتراضات التي توضع بهدف اشتقاق وتحويل أو فقط تحويل العلاقة النوعية بين المفاهيم الواردة في اللازمة إلى علاقة كمّية بينها ذات محتوى قابل ليس فقط للدحض الموضوعي وإنما للاختبار الميداني أيضًا.

فإذا كان احتواء اللازمة على علاقة نوعية ذات محتوى قابل للدحض الموضوعي بين المفاهيم الواردة فيها يعتمد على درجة التجريد في البنية المنطقية للنظرية، فإن عدم وجود مثل هذه العلاقة يجعل مسألة القدرة على إيجادها أمرًا ضروريًّا. بيد أن تحديد علاقة نوعية بين مفاهيم اللازمة واتسام هذه العلاقة بقابلية الدحض الموضوعي، وإن يكن أمرًا ضروريًّا، ليس كافيًا من حيث التطبيق ما لم يكن ممكنًا تحويل هذه العلاقة إلى علاقة كمية قابلة للاختبار الميداني المباشر.

لذلك فإن الشروط الخارجية ترتكز على نوعين من الافتراضات: **افتراضات نوعية** تهدف إلى اشتقاق علاقات نوعية بين مفاهيم اللازمة، ومثال ذلك افتراض أن السلع في نظرية المستهلك سلعًا عادية والذي يوضع عادة لاشتقاق العلاقة العكسية فيما يسمى بـ«قانون الطلب». وأما النوع الثاني فهو **الافتراضات الكمية** التي تتكون إما من افتراضات حول العلاقات الأساسية في مقولة النظرية، ومثال على ذلك افتراض أن دالة المنفعة في نظرية المستهلك دالة ستون ـ قيري Stone-Geary أو من مجموعة افتراضات حول الشكل

الكمي لتنبؤات النظرية، ومثال ذلك افتراض أن التنبؤ يتخذ كمية ثابتة أو أي شكل آخر قابل للتكامل الرياضي.[٦].

ونظرًا لكون الشروط الخارجية تتعلق بمسألة تحويل البنية المنطقية العامة للنظرية إلى بنية تطبيقية خاصة ذات شكل ومحتوى قابل للاختبار الميداني المباشر، لذا فإن واقعيتها واستمرار مقومات وجودها يجب أن تستمد ليس من بنية المنطق الداخلي للنظرية، وإنما من البيئة الخارجية وطبيعة الظاهرة المراد تفسيرها.

٣) الاستنتاج الكمي للنظرية

وهو ذلك الادِّعاء أو مجموعة الادِّعاءات التي يمكن اشتقاقها من الاستنتاج النوعي وفي ظل الشروط الخارجية. هذا وتقوم صيغة الاستنتاج الكمي على ثلاث ركائز:

العلاقة الرياضية. وتتمثل هذه الركيزة بمسألة استخدام الشروط الخارجية لتحويل الاستنتاج النوعي إلى علاقة محددة بين مفاهيم الشروط الأساسية وبين مفاهيم النظرية الأخرى. ومثال ذلك تحويل العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وبين سعرها السائد في السوق إلى دالة خطية تكون فيها الكمية المعروضة متغيرًا تابعًا والسعر متغيرًا مستقلاً.

تحديد المفاهيم. سواء اتصفت مفاهيم البنية المنطقية للنظرية بإمكانية القياس الكمي المباشر أو لم تتصف بها، فإن إيجاد تعاريف دقيقة ومحددة لهذه المفاهيم أمر ضروري، ليس فقط من أجل التمكن من دقة قياسها كميًّا، وإنما أيضًا من أجل جعل مسألة اختبار

(٦) تتخذ دالة ستون ـ قيري الشكل التالي:

$$م = ج\,(ك_{١} - ب_{١})^{ا_{١}}\,(ك_{٢} - ب_{٢})^{ا_{٢}}\ldots(ك_{ن} - ب_{ن})^{ا_{ن}}$$

حيث م يرمز للمنفعة، و$ك_{١}$، $ك_{٢}$، . . .، $ك^{ن}$ ترمز لكميات السلع المستهلكة، وكل من ج، و$ب_{١}$، . . .، $ب_{ن}$، و$ا_{١}$، . . .، $ا_{ن}$ ثوابت.

النظرية من حيث الواقع أكثر تحديدًا مما لو كانت المفاهيم ذات معنى لا وجود له على أرض الواقع أو معنى يختلف عما هو مقصود في النظرية. لذا فتعريف أي مفهوم يجب ألا يكون منسجمًا مع بنية النظرية المنطقية فحسب ولكن أيضًا مع الواقع الموضوعي المراد تفسيره. ولكن بما أن مسألة الانسجام مع الواقع الموضوعي قد تكون غير ممكنة بالنسبة لبعض المفاهيم، فقد جرت العادة العلمية على استخدام ما يمكن تسميته بـ«القرائن proxies» كبديل لتلك المفاهيم التي لا يمكن قياسها بصورة مباشرة، «وذلك إذا ما كانت هذه القرائن مقبولة منطقيًا ومقاسة كميًا» [٩، ص٩٩].

العلاقة التطبيقية. إذا كانت بنية النظرية صحيحة من حيث المنطق، فإن مسألة العلاقة المؤكدة بين مفاهيمها يجب ألا تؤخذ على أنها علاقة مؤكدة من حيث الواقع الموضوعي وإنما فقط من حيث المنطق العقلي في ضوء شروط النظرية الأساسية والخارجية المتوفرة وفي ضوء التعاريف المختارة للمفاهيم. فقد تكون الشروط الأساسية غير شاملة لبعض مفاهيم الواقع الموضوعي، لذا فإن الوقوع بما يسمى بـ«**خطأ التحديد**» مسألة ممكنة. وقد تكون الصيغ الرياضية التي اختيرت على ضوء الشروط الخارجية غير ملائمة من حيث الواقع الموضوعي لاشتقاق العلاقة الكمية بين المفاهيم، لذا فإن الوقوع بما يسمى بـ«**خطأ التقريب**» مسألة ممكنة أيضًا. وأخيرًا قد تكون التعاريف المختارة للمفاهيم غير محددة تحديدًا دقيقًا يسهل عملية القياس الكمّي لها، لذا فإن مسألة الوقوع بما يسمى بـ«**خطأ القياس**» ممكنة الحدوث أيضًا.

ومن جهة أخرى، فإن الباحث أو الجهة التي تقوم بجمع الوقائع أو البيانات الإحصائية قد تخطيء في عملية تسجيل البيانات أو تسجل بيانات كاذبة أو تسمى المفاهيم بغير مسمياتها أو غير ذلك من الأمور المتصلة بالعينة التي على ضوئها يجرى اختبار النظرية، لذا فإن توقع الوقوع بما يسمى بـ«**خطأ العينة**» مسألة ممكنة أيضًا ويجب أخذها بعين الاعتبار.

لذلك يجب تحويل العلاقة الرياضية المؤكدة إلى علاقة تطبيقية احتمالية، وذلك بإضافة ما يسمى بـ«**حد الخطأ**» الذي يعرّف بأنه ذلك المتغير العشوائي الذي يفترض غالبًا

بأن متوسطه الحسابي يساوي صفرًا وتباينه ثابت لا يتغير. ومثال على الاستنتاج الكمِّي استنتاج نظرية المستهلك بأن العلاقة التطبيقية لدالة الطلب على أية سلعة معينة تتخذ مثلاً الشكل التالي:

$$\text{لو ك}_{\text{ز}} = \text{لو ا} + \text{مجـ}_{\text{ذ}=١}^{\text{ن}} (\text{بـ}_{\text{ذ}}\ \text{لو سـ}_{\text{ذ}}) + \text{جـ لو د} + \text{خ}$$

حيث إن $\text{مجـ}_{\text{ذ}=١}^{\text{ن}} (\text{بـ}_{\text{ذ}}) + \text{جـ} = ٠$، وأن «لـو» ترمـز للوغـاريتـم الـطبيعي، و$\text{كـ}_{\text{ز}}$ للكمية المطلوبة من السلعة ز، حيث إن ز=١، . . . . ، ن، وأن كلًّا من ا، جـ، $\text{بـ}_{\text{ذ}}$، حيث ذ=١، . . . ، ن، أعـداد ثابتـة، و د ترمـز لدخـل المستهلك، و$\text{سـ}_{\text{ذ}}$ لسعـر السلعـة ذ، وخ للخـطأ العشـوائي، و$\text{مجـ}_{\text{ذ}=١}^{\text{ن}}(٠)$ يرمـز لمجمـوع ما بين القـوسين من ذ=١ إلى ذ=ن.

وطبقًا لذلك فإن البنية التطبيقية للنظرية ما هي إلا استنتاج نوعي مشتق من البنية المنطقية وركيزة يقوم عليها استنتـاج النـظرية الكمي في إطار الشروط الخارجية. فإذا رمـزنـا لاستنتـاج النـظرية النـوعي بالرمز د=\{ $\text{د}_١$، $\text{د}_٢$، . . . . ، $\text{د}_{\text{ن}}$\} ، ورمزنا لشروطها الخـارجية بالـرمـز هـ=\{ $\text{هـ}_١$، $\text{هـ}_٢$، . . . . ، $\text{هـ}_{\text{ن}}$\} ، ورمـزنـا لاستنتاجها الكمي بالرمز و=\{ $\text{و}_١$، $\text{و}_٢$، . . . . ، $\text{و}_{\text{ن}}$\} ، فإن البنية التطبيقية للنظرية يمكن تلخيصها في الصورة الرمزية التالية:

$$(\text{د} \wedge \text{هـ}) \rightarrow \text{و} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٥)$$

وتقرأ أن الاستنتاج النوعي د والشروط الخارجية هـ تؤدي إلى الاستنتاج النوعي و، أي إذا د ∧ هـ، فإن و. وباستخدام ما يسمى بعلم المنطق بـ«قاعدة التصدير» يمكن كتابة الصورة الرمزية (٥) في الصورة الرمزية التالية:

$$\text{د} \rightarrow (\text{هـ} \rightarrow \text{و}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٦)$$

وتقرأ أن الاستنتاج النوعي د يؤدي إلى أن الشروط الخارجية هـ تؤدي إلى و، أي إذا د، فإن هـ تؤدي إلى و.

وبهذا نجد أيضًا أن البنية التطبيقية للنظرية ما هي إلا عبارة شرطية مؤلفة من مقدم وتالٍ كما في مناظرة القياس الشرطي.

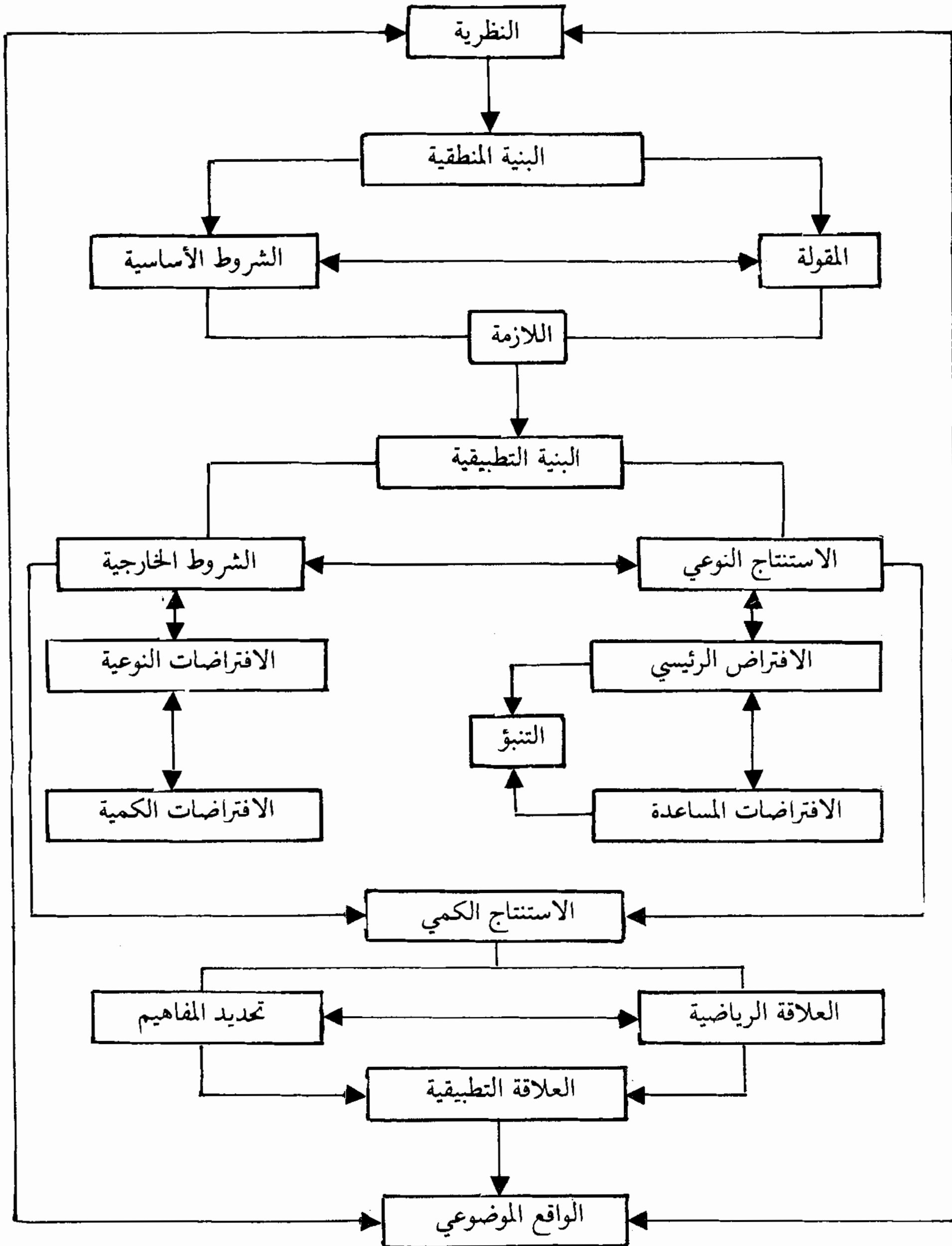
الخلاصـــة

وبهذا نكون قد أظهرنا بأن بنية النظرية الاقتصادية العلمية ما هي إلا مجموعة من العبارات الشرطية التي تكون أكثر شمولاً وعمومية في إطار البنية المنطقية منها في إطار البنية التطبيقية. ويمكن تلخيص هذه البنية بشقيها المنطقي والتطبيقي في صورة رمزية متكاملة كما يلي:

[(ا ∧ ب) ← حـ] ← [(د ∧ هـ) ← و] .... (٧)

حيث إن د=[(A ∧ B)←C]. هذا وفي الشكل ١ تصوير آخر يبين العلاقة التي تربط بين عناصر بنية النظرية الاقتصادية وعلاقة ذلك بالواقع الموضوعي. فالأسهم المتجهة وفقًا لـ« ← » تدل على علاقـة الاقتضـاء، أي علاقة إذا. . .، فإن. . .، بينما تدل الأسهم المتجهـة وفقًـا لـ« ⟷ » على علاقـة التكافؤ، أي علاقة إذا كان وفقط إذا كان. . .، فإن. . . .

ولكن إذا كان اكتشاف حقائق الواقع الموضوعي هو الهدف الرئيس لعملية البحث العلمي، فإن معرفة بنية النظرية العلمية، وإن كانت ضرورية، ليست كافية لتحقيق هذا الهـدف ولا لاستمـرارية البحث العلمي الجـاد. فالواقع الموضوعي هو المصدر الأساسي للنـظريات العلمية، لذا فالنـظرية العلمية في الأصل ما هي إلا تعميم لبعض الحالات الخاصة المولودة في هذا الواقع وتطبيق لمنطق الاستقراء الذي يحمل في طياته أغلوطة تأكيد التالي. ومن جهة أخرى، فإن اختبار النظرية الاقتصادية من حيث الواقع يجري عمليًا على استنتاج النظرية الكمي، وطبقًا لأغلوطة تأكيد التالي، فإن عدم مخالفة الواقع لهذا الاستنتاج لا يثبت النظرية. وبالمقابل فإن مخالفة الواقع للاستنتاج الكمي لا تنفي النظرية لكون سبب المخالفة قد يكون أحد أجزاء النظرية، مثلاً ب أو هـ. وفي جميع الأحوال فإن على الباحث أن يكون مدركًا لهذه المعضلات ويحاول حلها.



شكل ١ . بنية النظرية الاقتصادية

وســوف أحــاول أن أوضّــح في مقالة أخرى بعض القضايا المتعلقة بمنشأ النظرية العلمية ومعضلات اختبارها بصورة أكثر تفصيلاً مما فعلت في هذه الخلاصة.

المــراجــع

[١] الجاسم، محمد سعد. «النظرية والتطبيق في الاقتصاد»، *مجلة كلية العلوم الإدارية*، جامعة الرياض، م٧ (١٩٧٩-١٩٨٠م)، ١٥٩-١٧١.

[٢] فضل الله، مهدي. *مدخل إلى علم المنطق: المنطق التقليدي*، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٧م.

[٣] Stewart, I.M.T. *Reasoning and Method in Economics: An Intoduction to Economic Methodology.* U.K.: McGraw-Hill Book Company Ltd., 1979.

[٤] Silberberg, E. *Structure of Economics: A Mathematical Analysis.* U.K. McGraw-Hill Book Company, 1978.

[٥] ابن خلدون، عبـدالـرحمن بن محمد. *مقدمة ابن خلدون*. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة (د. ت.).

[٦] البستاني، كرم وآخرون. *المنجد في اللغة والأعلام*، بيروت: دار المشرق، ١٩٧٠م.

[٧] Copi, I.M. *Symbolic Logic,* Fifth Edition. London: Mcmillan Publishing Co., Inc., 1979.

[٨] Eichner, A. "Why Economics is Not Yet a Science". *Journal of Economic Issues,* XVII, No.2 (1983).

[٩] معروف، هوشيار. *أزمة علم الاقتصاد وبناء النظرية الاقتصادية*. بغداد: دار التقني للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.

The Structure of Economic Theory

Mohammed S. Al-Jasim
Assistant Professor, Economic Department, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. This article is an attempt to show that the structure of Economic Theory can be logically divided into two main constructs; The first, which is called the **Logical Construct** of the theory, is concerned with the problem of the logical consistency of the theory. It is shown that, it consists of Postulate "denoted by A", Primary Conditions "denoted by B", and Implication "denoted by C". The second is called the **Empirical Construct** of the theory and is concerned with the problem of transforming the Logical Construct of the theory into an empirical model that can be directly tested. It is also shown that, it consists of Qualitative Event "denoted by D", External Condition "denoted by E, and Quantitative Event "denoted by F".

These two constructs are symbolially linked together according to the following statement:

$$[(A \wedge B) \rightarrow C] \rightarrow [(D \wedge E) \rightarrow F)]$$

which can be read as "If $A \wedge B$ implies C, then $D \wedge E$ implies F" where " $\wedge$ " denotes the conjunction "and", and " $\rightarrow$ " denotes the word " implies".